

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مداخلة السيدة كوثر كريكو وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا  
المرأة، خلال الدورة الأربعين للجنة المرأة العربية برئاسة جمهورية  
جيبوتي

عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد

يوم 11 فيفري 2021

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد ورئيس قطاع الشؤون الإجتماعية بجامعة الدول العربية؛
- معالي السيدة مؤمنة حميد حسن، وزيرة المرأة والأسرة بجمهورية جيبوتي، رئيسة الدورة الـ 40 للجنة المرأة العربية؛
- أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة الوزراء ورؤساء الوفود؛
- السيدات والسادة ممثلو المنظمات الأممية؛
- السيدات والسادة أعضاء وفود الدول الأعضاء؛
- السيدات والسادة المشاركون؛

يُسعدني أن أشارككم أشغال الدورة الأربعين لجنة المرأة العربية، معبرة عن شكرنا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تنظيمها هذا الإجتماع الذي ينعقد في ظروف صحية إستثنائية صعبة تعيشها بلداننا على غرار دول العالم جراء تفشي فيروس كوفيد-19. كما نتوجه بتهانينا الخالصة لجمهورية جيبوتي على ترؤسها الدورة الحالية، متمنية للسيدة الرئيسة جميل التوفيق والنجاح في مهامها.

يُعتبر هذا الإجتماع سانحة لعرض عينة من المجهودات الوطنية في مجال حماية وتمكين المرأة، وصرح لتبادل الآراء والخبرات بين دولنا بهدف ترقية أوضاع المرأة وتعزيز انخراطها في تنمية بلداننا في شتى الميادين، بعد أن أفصحت عن إبداعات ومؤهلات بلورت في الأزمة الصحية من خلال مساهمتها في الإنتاج الإقتصادي ودعم جهود الجيش الأبيض من الطواقم الطبية من خلال إنتاج الكمادات والمساعدات الإنسانية لعضوات المجتمع المدني، متجاوزة دورها التقليدي نحو دور الريادة من خلال المناصفة في تبوء المناصب في آخر تعديل دستوري أقر مبدأ التناسف بين النساء والرجال. وهو ما يعكس إصرار الإرادة السياسية للدولة، لاسيما السلطات العليا في البلاد على ترقية مكتسباتها على غرار نظيراتها في الوطن العربي.

وقد أصبحت مسألة تمكين المرأة وترقيتها في صلب كل البرامج التنموية الوطنية، بالسهر على توفير الظروف التي من شأنها تعزيز مكانتها في المجتمع، سياسيا وإجتماعيا وإقتصاديا.

وفي هذا الإطار، فقد أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في تعليماته الموجهة للحكومة على ضرورة دعم إدماج المرأة في التنمية الإقتصادية للبلاد، بما فيها المرأة الماكثة بالبيت، لذا، تركز السياسة الوطنية للتشغيل التي تنتهجها بلادي، على دعم إنشاء النشاطات الإقتصادية والمؤسسات المصغرة، لاسيما الناشئة منها تشجيعا للإبداع من جهة وتحقيق الإستقلالية المالية للمرأة من جهة أخرى، ولقرار السيد الرئيس الأخير بإنشاء صندوق خاص بالمؤسسات الناشئة لخير دليل على قناعته الراسخة بإبداعات الفئة الشبانية، لاسيما المرأة فيها.

ولالإشارة، فقد كان للمستوى التعليمي العالي للمرأة فضل في تسهيل ولوجها لسوق الشغل وعالم المقاولاتية، وساعدها في الحصول على فرص عمل أحسن، في مختلف المجالات والقطاعات، على المستويين الوطني والمحلي، حيث تشكل النساء نسبة معتبرة من خريجات الجامعات.

### السيدات والسادة الأفاضل،

بودي أن أشاطركم في هذا المقام وبعبالة تجربة بلادي في ظل الظروف الصحية العالمية الصعبة جراء تفشي وباء كورونا، لاسيما ما تعلق منها بحماية المرأة، حيث إتخذت الحكومة، ومنذ الوهلة الأولى للوباء، عدة تدابير وقائية للحفاظ على سلامة المواطنين، إذ تم التقليل من عدد العمال بالإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة، لاسيما النساء الحوامل والمربيات لأطفال صغار وكذا ذوي الأمراض المزمنة، وتم وضعهم في إجازة إستثنائية مدفوعة الأجر.

كما تم تعزيز الخدمات الهاتفية المجانية والخدمات الإلكترونية المستحدثة التي تهدف إلى التكفل بإنشغالات المواطنين والمواطنات من قبل مصالح قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، حيث تم إطلاق العديد منها كما هو الشأن بالنسبة للتطبيق الإلكتروني للتبليغ عن حالات المساس بحقوق الأشخاص المسنين أو المتواجدين في وضع صعب، والتطبيق الخاص بالتبليغ عن أشخاص بدون مأوى، والتطبيق المتعلق بالإستشارات الأسرية للرد على انشغالات أفراد الأسرة بصفة عامة والمرأة على وجه الخصوص، بما يسمح بالتكفل النفسي والاجتماعي بهم أثناء وبعد زوال وباء الكورونا وكذا تطبيق "الجيش الأبيض يستشير". وتم إطلاق أرضية للخدمات بعنوان "التضامن الوطني يصغي"، تحتوي على مجموعة من التطبيقات سيما تطبيق خدمات إجتماعية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وللتخفيف من الآثار الاقتصادية والإجتماعية على الأسر، قرر السيد رئيس الجمهورية منح دعم مالي قيم لكل عائلة معوزة ومتضررة، إضافة للمساعدات العينية من خلال قوافل تضامنية، ومؤخرا تم إطلاق الحملة الوطنية عبر التراب الوطني لتلقيح المواطنين والمواطنات ضد فيروس كورونا، تنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية المسداة للحكومة في هذا الشأن.

ولا يفوتني في هذا المقام، أن نثمن الوقفة التضامنية مع المرأة الفلسطينية من خلال تضمين البيان العربي الذي سيعرض بنود خاصة في هذا الصدد، ونجدد تأكيد دعم الجزائر الثابت واللامشروط للقضية الفلسطينية.

وفي الختام، نؤكد أننا في مثابرة متواترة ودائمة لدعم هذا المسعى الذي يُعزز مكانة المرأة ووطنيا ودوليا لتحقيق تمكينها على جميع الأصعدة بالتنسيق مع جل الفاعلين، وبالخصوص لجنة المرأة العربية التي نشيد بمساعيها في سبيل تحقيق ذلك وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف الخامس، في أفق 2030.

أشركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.